رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

لبنان والديموقراطية

بعد انتخاب العماد جوزف عون رئيسا للجمهورية، وتسمية القاضي نواف سلام وتكليفه لاحقا تأليف الحكومة، انتظر اللبنانيون حكومة العهد الاولى لاستكمال هيكلية السلطة الدستورية، واعادة تكوين مؤسساتها، ومناقشة بيانها الوزاري واقراره في مجلس النواب، ومنحها الثقة للانطلاق الى وضع العناوين الواردة في بيانها على سكة التنفيذ.

عرف النظام الديموقراطي بأشكال عدة من بينها:

• انه نظام سياسي لصنع القرار داخل بلد يتمتع فيه جميع الاعضاء بحصة متساوية من السلطة.

• انه حكم الشعب بنفسه، حيث يمارس سلطته عن طريق مواطنين يقومون بتمثيله ويتخذ فيها قرارات عبر تصويت مباشر منه.

• انه يضمن حماية مصالح المواطنين، يمنع احتكار السلطة على فئة معينة من فئات المجتمع.

• انه يعزز المساواة بين المواطنين كافة، يجعل الادارة في المؤسسات الرسمية اكثر مسؤولية ونزاهة، والاستقرار والسلم الداخلي اكثر امانا.

• انه يضمن تداول السلطة بشكل هادئ عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، تنتج كتلا نيابية تتموضع في قوى معارضة وقوى موالاة وقوى وسطية.

تميز لبنان منذ قيام الجمهورية الاولى انه من الدول القليلة جدا، وقد يكون الوحيد في منطقة الشرق الاوسط الذي يحمل راية النظام الديموقراطي المبني على مؤسسات دستورية وقضائية وادارية وعسكرية - امنية تشكل جميعها هيكل الدولة وتحكمها القوانين. لكن السؤال هو: هل يمارس اللبنانيون فعلا في حياتهم السياسية الاسس الصحيحة للنظام الديموقراطي وبنوده الحكمية، ام انه نظام بالاسم شكّل واجهة لنظام ديموقراطي مبني على التوافق السياسي والطائفي في ممارسة حكم الدولة وادارة مؤسساتها؟

على ارض الواقع، بعد تأسيس دستور الجمهورية الثالثة عام 1990، اظهرت التجربة السياسية ان النظام الديموقراطي في لبنان، بعيد كل البعد من المفهوم الحقيقي للديموقراطية وممارستها الصحيحة والسليمة. من بين هذه الدلالات، نذكر الاتي:

• لم يحصل ان تأسست في لبنان بعد العام 1992 معارضة وموالاة، وهذا ركن رئيسي من اركان النظم الديموقراطية.

- الحكومات التي تألفت حتى اليوم - باستثناء الحكومة الحالية التي يرأسها نواف سلام كونه لا يُعرف بعد كيف سيكون عليه الاصطفاف السياسي البرلماني- شكلت جميعها بالتوافق والمحاصصة، واشتركت فيها مبدئيا كل القوى الممثلة في المجلس النيابي. هذا المسار السلطوي انسحب ايضا على القرارات الرسمية من توظيفات وتعيينات، وحتى في قضايا عدلية تحوي ملفات تهريب وفساد ورشوة واثراء غير مشروع.

هل من حلول ممكنة تعيد العمل بالنظام الديموقراطي الى وضعه الصحيح؟

في المبدأ، الشعب هو مصدر السلطات. لكن عندما يكون قانون الانتخاب ينتج كتلا نيابية طائفية اصطفافها عمودي، تتجانس مع بعضها البعض فقط عند المحاصصة، وتتكتل في المعارضة للحصول على مطالبها. هذه الكتل هي نفسها تؤلف حكومات تمثلها. لكن كيف يمكن لسلطة تشريعية ان تراقب عمل هذه الحكومات ومحاسبتها او طرح الثقة بها وهي الخارجة من رحمها؟

اي نظام ديموقراطي في لبنان لا يمكن ان ينتظم الا بوجود حياة سياسية مبنية اولا على التوازن والميثاق الوطنيين اللذين يشير اليهما الدستور، وثانيا قيام احزاب سياسية عابرة للطوائف، يرتكز نظامها الداخلي الى مبادئ لا تتخطى حدود الدولة اللبنانية، وليس لها اي ارتباط سياسي بأي دولة او حزب خارجي. ولكي يستقيم هذا الامر، يقتضي انشاء مجلس وطني او هيئة ناظمة ومراقبة للأحزاب.

مع بداية العهد الجديد برئاسة العماد جوزف عون، تألفت حكومة كل وزير فيها، لديه سيرة شخصية مميزة وتجارب عملية متقدمة. يعتبر كثيرون ان ما تحقق هو اللبنة الاولى في مسيرة تحقيق مضمون خطاب القسم، عدا عن انها تجربة جديدة في تأليف الحكومات لم يعتد عليها اللبنانيون التواقون الى وجود سلطات دستورية ومؤسسات رسمية تعكس آمالهم في بناء دولة حديثة لوطن مميز.

فرصة قد لا تعود مرة اخرى، فليعمل الجميع على انجاحها.

إلى العدد المقبل